

مقاربات إيتيقية لمفهوم الحق المعاصر

Ethical approaches to the concept of contemporary right

الباحثة: رماس عونية*

المشرف: أ.د. موسى عبد الله

الإرسال:	2018/05/25	القبول:	2018/10/21	النشر:	2018/12/22
----------	------------	---------	------------	--------	------------

الملخص باللغة العربية:

موضوع الحق من المواضيع التي يمكن تناولها من عدة جوانب، قانونية، فقهية، شرعية، تاريخية، دينية وفلسفية، فنظن انه قد تم الإلمام بكل جوانبه، لكن دائما مع ظهور مواضيع جديدة وتطورات علمية و تكنولوجية، تظهر الحاجة إلى إعادة النظر من جديد إما بالتعديل أو التكييف أو الإضافة أو النقصان في موضوع الحق، نظرا لارتباطه بجميع ميادين المعرفة، والتي تحتتمها الحاجة والضرورة، مثل البيواتيقا والأخلاقيات المعاصرة، و ظهور إشكاليات جديدة تستدعي إعادة النظر في قراءة المفهوم ذاته . بالرغم من أن مفهوم الحق يعتبر من المفاهيم المرتبطة بالفلسفة منذ القدم، إلا أنه ظهر اليوم وكأنه مفهوم جديد مختلف تماما، تغيرت قراءته وأبعاده وحتى قوانينه. **كلمات مفتاحية:** الحق؛ إيتيقا؛ مفهوم؛ مقاربات؛ الإنسان؛ حقوق؛ تغير؛ فلسفة معاصرة.

* - طالبة دكتورالفة، تخصص: الأخلاق التطبيقية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، مخبر تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة. البريد الإلكتروني: [prophil71@yahoo.fr].

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract: The subject of the right is one of the topics that can be addressed in several aspects, legal, jurisprudential, legitimacy, historical, religious, and philosophical, we think it has been learned in all its aspects, but always with the emergence of new topics and scientific developments, and technological, show the need to reconsider again, either by amendment or adaptation or add or decrease in the subject of right, because it is related to all fields of knowledge, which are necessitated.

Keywords: Right; ethics ; concepts; approaches ; human; rights; change ; contemporary philosophy.

مقدمة:

لا يزال مفهوم الحق من المفاهيم التي تمثل تطلعات الإنسان عبر مراحل التاريخ وفي كل الحضارات والثقافات الإنسانية، والتي يسعى من خلاله إلى تحقيق إنسانيته، فاهتم الفلاسفة والعلماء منذ القدم بموضوع الحق وتناوله من عدة جوانب، قانونية، فقهية، شرعية، تاريخية، دينية وفلسفية، وإلى يومنا هذا تبقى الحاجة إلى مراجعة المفهوم وإعادة قراءته والنظر إليه من جديد، بما يتناسب مع هذا الزخم الفكري الذي ظهرت فيه مواضيع جديدة وتطورات علمية وتكنولوجية، إما بالتعديل أو التكييف أو الإضافة أو النقصان، نظرا لارتباطه بجميع ميادين المعرفة، والتي تحتتمها الحاجة والضرورة، كذلك ارتباطه بمواضيع معاصرة مثل البيوتيقا والأخلاقيات المعاصرة.

يمتد الحق إلى حقول معرفية مختلفة، انطولوجية، اجتماعية، وأخلاقية وحتى سياسية، لأنه يتعلق بفعالية الإنسان بالدرجة الأولى، وحتى إذا كان مفهوما ذو طبيعة معيارية، فإنه لا يخلو من الجانب العملي الذي يعطيه تجسيدا فعليا عن طريق ما يعرف بالقانون، لأنه لا وجود للحق خارج القانون الذي يحوله إلى واقع معاش، وانطلاقا من هذا فإن تأسيس الحق يكون أساس اختلاف البنيات الاجتماعية. تعريفات الحق قد أثارت إشكالات مختلفة باختلاف جوانب تناوله، وانقسمت إلى اتجاهات متعددة، لأنها كثيرة التفصيلات لا يتسع المقام لذكرها، بل ما

يهم هو وضع تصور يتناسب مع هذا الموضوع والإشكالية المطروحة هنا هي: هل يجب أن يتغير مفهوم الحق ليتماشى مع الأخلاق التطبيقية والتطورات المعاصرة؟ وكيف ارتبط مفهوم الحق بمجالات المعرفة المختلفة في ظل التطورات الراهنة التي تشهدها الساحة الفكرية؟

توجد صعوبات في تحديد تعريف دقيق للحق، وأساسها الجوانب والزوايا المختلفة التي يتم النظر إليه منها من جهة، ومن جهة أخرى يتميز مفهوم الحق بتعدد الأوجه، فهو يتحدد بطبيعة المجال الذي نتناوله فيه، من المعرفي إلى الأخلاقي، السياسي، القانوني ثم الاجتماعي، ويتحدد أيضا حسب طبيعة الزمان، بحيث يختلف من الفلسفة القديمة إلى الحديثة ثم المعاصرة، حيث واكب تطور الفكر الفلسفي ورافق استعماله تعدد الدلالات واختلافها بسبب تنوع انشغالات الفلسفة.

فالمفهوم ذو طبيعة معقدة، فهو يعبر عن العقل والعدل وعن القوة والصدق، مما يجعل إمكانية معالجته تتحدد بطبيعة المجال والمرجعية التي تكون إطارا لهذه المعالجة، فموقع الكلمة في استعمالها هو الذي يحدد معناها في موضعه، ولهذا سوف نستثني المفاهيم اللغوية بأمثلتها وصياغاتها، ونكتفي بالمقاربات المفاهيمية للحق وخاصة المعاصرة والمرتبطة بالأخلاق التطبيقية كموضوع راهن.

لمعالجة الإشكالية يتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يهدف أساسا إلى تحديد إطار مفهوم الحق والحقوق بشكل عام، وتحليل المفاهيم المرتبطة به، أما المنهج التاريخي فلا يظهر إلا بشكل ضئيل من خلال حقبة تاريخية واحدة هي تحليلات الحق في الفكر الفلسفي المعاصر دون الرجوع إلى تأصيل الحق وكرونولوجية المفهوم.

مقاربات مفاهيمية للحق:

المقاربات المفاهيمية مرتبطة بالجانب النظري أكثر، ومختلف مفاهيم الحق المرتبطة بكثير من المصطلحات منذ القدم، والتي يراعى فيها الجانب التحليلي وأوجه التفاعل بينها، كون موضوع الحق شائك وله جذور وعلاقات مرتبطة بمختلف المواضيع التي تتناولها الدراسات الفلسفية.

فعبر مسار فلسفي تاريخي طويل، لم يتم إجماع الفلاسفة والمفكرين على تصور محدد ومضبوط للحق، لأنه ارتبط بمفاهيم أخرى والكرامة والحرية الواجب، الديمقراطية، الحقوق، العدالة، تعددت استعمالات الحق وتعددت دلالاته، بسبب انشغال الإنسان والفلسفة به، فتم توظيفه لغويا ومنطقيا، معرفيا وفكريا،

والأهم فلسفيا ليرتبط بالوجود الطبيعي للإنسان، "الحق بمقتضى الطبيعة هو حرية الإنسان في استخدام قوته وفق ما يشاء هو نفسه، من أجل الحفاظ على طبيعته، وبعبارة أخرى على حياته، وبالتالي في أن يفعل ما يرى بحكمه وعقله أنه السبيل في تحقيق ذلك".¹

نادى رواد النهضة الأوروبية بحرية الفرد في كل شيء باعتبار أن الفرد أسبق من المجتمع وأسمى منه، واعتبار الفرد قيمة قائمة بذاتها له جذور تاريخية تتجه نحو ما يعرف بـ"القانون الطبيعي" الذي منه استلهم فلاسفة النهضة فكرة الإنسان الفرد التي نظر لها الفيلسوف كانط، جاعلا بذلك "الإنسان غاية بذاته وليس وسيلة"، لذا يجب معاملته أخلاقيا بهذه الصفة وذلك ما أثبتته في كتابه الشهير: "مشروع من أجل السلم الدائم".²

ميّز هيجل بين الإتيقا والأخلاق التي تشير إلى الطابع الذاتي للسلوك، مثل نية الذاتو استعدادها الداخلي، في حين أن الإتيقا تشير إلى مجموع القيم الأخلاقية، الفعل والتاريخ، تعد الأسرة والمجتمع المدني والدولة لدى هيجل أشكالاً من الإتيقا.³ قد يأخذ الحق معنى القانون، فالحق في مقابل الواقع هو في كل منطق الأمور، المشروع في مقابل الواقعي، فالقانون هو مجمل الحقوق التي تنظم العلاقات بين الناس، والقانون الوضعي هو الناشئ من القوانين المكتوبة أو من العادات المكتسبة قوة القانون، أما القانون الطبيعي هو الحق الذي يعدّ نتيجة لطبيعة البشر وعلاقاتهم.⁴

¹ - توماس هوبز، الليفيقان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حبيب حرب و بشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011، ص 138.

² - أنطوان سيف، الإنسان العربي وحقوق الإنسان، مجلة الفكر العربي، ص 50.

³ - Hegel, Principes de la philosophie du droit. trad R derath. Paris. Vrin. 1975. page.5..

⁴ - جاكين روس : مغامرة الفكر الأوربي - قصة الأفكار الغربية - ترجمة: أمل ديبو، مراجعة : زهيدة درويش، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2011.

الحق هو كل مركز شرعي من شأنه أن ينتفع به صاحبه أو غيره، فالحق مصلحة أي منفعة، تثبت لإنسان ما أو لشخص طبيعي أو اعتباري أو لجهة أخرى، ولا يعتبر الحق إلا إذا قرره الشرع أو القانون و النظام أو العرف والاتفاقية والميثاق.¹ تولدت مفاهيم كثيرة لحقوق الإنسان، لذلك لا يمكن تعريفها تعريفا جامعاً مانعاً يصدق على جميع الحقب وعلى كل البلدان، فكما قال أرنست كاسيرر: "إن ميلاد إنسان الحق الحديث تم عندما تم الوعي باختلاف صور الوجود البشري الشتي، والتي تنتهي لأزمنة تاريخية مختلفة منذ فيكو و مونتسكيو إلى هيردر."²

مقاربات إيتيقية للحق:

ارتبط الحق في الفلسفة المعاصرة بالجانب التطبيقي أكثر، وهذا ما جعل المفهوم يتغير باختلاف مجال تطبيقه، بالرغم من أن مفهوم الحق يعتبر من المفاهيم المرتبطة بالفلسفة منذ القدم، إلا أنه ظهر اليوم وكأنه مفهوم جديد مختلف تماماً، تغيرت قراءاته و أبعاده و حتى قوانينه؛ لأن ظهور الأخلاقيات الجديدة تحتم إعادة النظر في القوانين، انطلاقاً من مفهوم الحق ولا يمكن أن يبني ما هو جديد على أساس ما هو كلاسيكي، فتغير القوانين لا يكون إلا بإعادة النظر في الحقوق بما يتناسب مع هذا الزخم من المواضيع الجديدة لاسيما في مجال الأخلاق التطبيقية والبيواتيقا. لا يمكن المرور إلى مفهوم الحق المعاصر إلا من خلال المقاربات الإيتيقية، وذلك أن الإيتيقا هي مجموعة القيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، والتي تبدأ من الأسرة إلى المجتمع إلى الدولة، بينما الأخلاق مجموع السلوك العام للفرد. نظراً للتطور العلمي و التكنولوجي الذي تشهده البشرية اليوم أصبح من الضروري النظر إلى الإنسان المعاصر برؤية جديدة في ظل التحولات السريعة لميادين الحياة، في مقاربات إيتيقية، فلا يجب النظر اليوم إلى الإيتيقا بالمفهوم التقليدي القديم الذي يمتد بجذوره إلى الفلسفات اليونانية ثم الحديثة بل يجب النظر إليها بمقاربة عصرية، خاصة بعد التراكمات المعرفية و العلمية التي عرفتتها المجتمعات المعاصرة، فتفرعت الإيتيقا إلى إيتيقيات تضمنتها مختلف مجالات الحياة: إيتيقا الحوار، إيتيقا الحرب، إيتيقا التواصل و المناقشة، إيتيقا الاقتصاد، إيتيقا الحق....

¹ - ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان و الديمقراطية، محاضرات في كلية العلوم، جامعة بغداد، 2014/2013، ص 11.

² Canto Sperber. Monique Dictionnaire d éthique et de philosophie morale 2ed Paris puf 1997 p447

نشأت فكرة الأخلاقيات المطبقة أو الإتيقا المطبقة في كل ميدان يكون فيه الإنسان الفرد عرضة للاستغلال أو للمس من كرامته و عزته و حياته و حريته و حقوقه، تتكون مجموعة من المبادئ الأخلاقي تعتبر الأخلاق التطبيقية من القضايا المعاصرة التي تطرح تساؤلات جديدة في الفكر الفلسفي، لها علاقة بحقول معرفية متنوعة، ارتبطت بتطور العلوم و التقنيات مع ما تحققه من مصالح و خدمات من جهة، و ما تحمله من مخاطر تهدد الأمن و الحياة البشرية من جهة أخرى، و من القواعد السلوكية قصد حمايته و الحفاظ على كرامته و مكاسبه.¹

يتولد مجال آخر لمفهوم الحقوق و الهدف منه، صياغة جهة أخرى، منه هو فكر أخلاقي قانوني جديد يتم فيه التطبيق الفعلي للحقوق في كل الميادين التي تخص الإنسان، الطب و البيولوجيا و البيئة... لتتحول إلى ثقافة و ليس مجرد قوانين، و طرح إشكاليات واقعية جديدة، طرحتها التحليلات الاجتماعية و السياسية الراهنة التي فرضتها الأزمات الفكرية التي تعرض لها الإنسان، لكن ما يهم في بحثنا هذا تجريد الحق من الرؤى و الاستراتيجيات السياسية التي تخدم دول دون أخرى و فئات على حساب أخرى، باعتبار الحق يعبر عن وجود الإنسان ككائن يستحق العيش بكرامة و حرية في ظل العدالة و الديمقراطية

القانون يوجد جنبا إلى جنب مع مبادئ الأخلاق المتعددة و المتفاوتة، وهو حاضر في المسائل المعاصرة في كل المجتمعات، لكن ليس واحدا لأن هناك دائما توتر و تعارض بين الأفكار الخلقية السائدة و بين القواعد القانونية التي تسعى إلى إرساء حقوق و واجبات قانونية دقيقة، هناك غاية أكثر عمومية يهدف إليها القانون، في كل مكان، أو يجب أن يهدف إلى تحقيقها ألا و هي العدل، و قد يقال أن فكرة القانون ارتبطت على الدوام بفكرة العدل.²

تعتبر مسألة الحق مسألة جوهرية بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، لذلك لا زال المفكرون و السياسيون و الفاعلون في حقول المجتمع المدني يولون اهتماما بالغاً

¹ - فولفجانج بينديك و إياد برغوثي، فهم حقوق الإنسان، دليل عن تعلم حقوق الإنسان، المركز الأوروبي للتدريب و الأبحاث في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط2.
² - لالاند أندري: موسوعة لالاند الفلسفية المجلد1 تعريب: خليل أحمد خليل إشراف: أحمد عويدات ، ط2001.

وعناية كبرى له، خاصة لما له من علاقة بالجانب الأخلاقي، وعلاقته بالديمقراطية السياسية.

إن الديمقراطية بمفهومها المعاصر هي المجال الذي يجمع كل من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية، وأصبحت حقوق الإنسان من أهم مقاييس الدولة المعاصرة التي تتجسد فيها الحرية واحترام الإنسان وكرامته، عن طريق تطبيق القانون وسيادته، فالحق مصلحة يحميها القانون، وقيام القانون بحمايتها أمر ضروري لضمان حقوق الأفراد والأمن والاستقرار في المجتمع.

إن الديمقراطية تجربة إنسانية تتطور باستمرار، وقد جاءت من أجل المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه، وهي وليدة تحول اجتماعي اقتصادي سياسي، فهي تجربة إنسانية عالمية يمكن الاستفادة منها حسب ظروف ومعطيات كل مجتمع، ولا بد من خوض معترك الديمقراطية لأنها أسلوب حياة لمجتمع ناهض ولتحسين رصيدها في مجال حقوق الإنسان، ولتعميق عمليات الاندماج الوطني وحشد الجهود والطاقات لتحقيق التنمية الشاملة.¹

يتميز المشهد الفكري الثقافي اليوم، برؤية جديدة للإنسان في ظل انتشار الديمقراطية ذات البعد الإنساني والتي تسعى إلى تكريس علاقات العدالة والكرامة والمساواة والحرية والقضاء على كل علاقات التناحر والكراهية بين الناس سواء كانت مبنية على أسس دينية أو عرقية، وهذا ما تتبناه أفكار الليبرالية الجديدة من خلال تجلياتها السياسية والاقتصادية على الأقل ظاهريا.

تعتبر مسألة الحق مسألة جوهرية بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، لذلك لا زال المفكرون والسياسيون والفاعلون في حقول المجتمع المدني يولون اهتماما بالغا وعناية كبرى له، خاصة لما له من علاقة بالجانب الأخلاقي، وعلاقته بالديمقراطية السياسية، فنشأت إشكاليات ومقاربات جديدة في هذا الحقل المعرفي، ارتبطت كلها بمستجدات الإنسان المعاصر وبفضاءات فكرية جديدة، حتمتها التغيرات التي يعيشها المجتمع المعاصر مسّت جميع جوانبه.

الفكر الإنساني في هذه المرحلة من التاريخ يتجه نحو الواقعية في التنظير، والموضوعية في التعامل مع المستجدات والمتغيرات، فإن الواقع المعيش على شتى

¹ - عثمان محمود غزال، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2015، ص 116.

المستويات، يؤكد لنا أن ثمة مواجهات محتدمة بين الأفكار والآراء والمقولات النظرية والأطروحات الثقافية.¹

تشكل فلسفة يورغن هابرماس Jürgen Habermas لحظة أساسية داخل حقل الاهتمام بالحق في علاقاته بالديمقراطية والتنوير والحدثة، ويعتبر من النماذج المعاصرة الأكثر تجسيدا لمفهوم الحق المعاصر فقد أعطى مقاربات عديدة، فلسفية، سوسيولوجية، وتاريخية لمسألة الحق والديمقراطية، وخلق حوار مع مختلف التيارات الفلسفية الحديثة والمعاصرة، وتقديم أدوات وقضايا وإشكالات في مجال الحق، فتحت رؤية جديدة في الفكر الفلسفي المعاصر.

إن الحق الذي تنشده المجتمعات المعاصرة والذي يحظى بالصلاحيات والمشروعية هو الذي يركز على التشاور والتداول في النظام الحقوقي والقضائي، وفي خضوعه لمتطلبات العقل الاستراتيجي.²

يتميز المشهد الفكري الثقافي اليوم، برؤية جديدة للإنسان في ظل انتشار الديمقراطية ذات البعد الإنساني والتي تسعى إلى تكريس علاقات العدالة والكرامة والمساواة والحرية والقضاء على كل علاقات التنافر والكراهية بين الناس سواء كانت مبنية على أسس دينية أو عرقية، وهذا ما تتبناه أفكار الليبرالية الجديدة من خلال تجلياتها السياسية والاقتصادية على الأقل ظاهريا.

كان هابرماس يراهن على إقامة مشروعية لعلاقة سلمية أبدية بين جميع البشر، قوامها الوعي بالواجب العقلي المشروط بحرية التواصل وبحق التضاييف الذي من شأنه أن يجنب الاقصاء والتمهيش والعنف، وتحقيق كفي أمثل يتسع للكونية الإنسانية دون قسر أو تجاوز للحدود الجغرافية، وتأسيس مواطنة كونية.³

¹ - عبد العزيز عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، ط1، 2002، ص7.

*- يورغن هابرماس Jürgen Habermas: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر 18-06-1929، يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف، ألمانيا، يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له أزيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصل.

² - Jürgen Habermas, droit et démocratie, nif, essais, Gallimard, page 82.

³ - محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، مطبعة النجاح، المغرب، ط1، 2008، ص105.

نظر هابرماس إلى الحق مجردا من كل نسق معياري، ونظر إليه من زاوية نقدية وقانونية، وإضفاء نسبة قابلة لمناقشة الحق باعتباره وسيلة تنظيم وضبط صالحة على مستوى الكل الاجتماعي، وانطلق من تحليل الحق الذي تأسس على مبدأ الحيادية منذ فيبر، يقترح فيبر تفسيراً للحق الحديث الذي يقع في أفق النزعة الوضعية القانونية سيكون التاريخ الغربي للحق تاريخاً كتحرر تدريجي قياساً إلى التأثيرات و إلى المشروعات الداخلية، إنه ينغمس الحركة التي من خلالها تأسس في عالم متخصص مستقل، مسيطر عليه من قبل خبراء أكفاء، منظم حسب قواعد صورية دقيقة وواضحة أين تتطابق الشرعية مع المشروعية¹.

ركز هابرماس بعد نظرية الفعل التواصلي على إقامة مذهب أخلاقي وقانوني وفقاً للنموذج الكانطي، فقد بدأ أولاً إشكالية العقل في إطار نظرية المعرفة ثم بواسطة إعادة تفسير لصور العقلنة المستخدمة في فترتنا، يقوم منطقياً إلى فلسفة عملية التي يثبتان ما هي الأشكال التي يمكنها ويجب أن يلبسها النشاط العقلي، تكمل المشروع المدشن في لحظة "صراع النزعة الوضعية" إعادة بناء مفهوم واسع للعقل بما فيه الكفاية حتى يكون بالإمكان إجراء توسطاً بين النظرية والممارسة على قاعدة من فكر الحاضر التاريخي².

فقد حملت الليبرالية الجديدة الكثير من المنتجات الفكرية، السياسية والاقتصادية التي رافقت التوسع الرأسمالي، مما فتح المجال أمام أبحاث جديدة في المجال الفكري والأكاديمي، وموجة جديدة من الدراسات في جميع المستويات، وتيارات فكرية مختلفة ومتناقضة أحياناً وحتى صراعات إيديولوجية وثقافية، تدور حول القضايا الأساسية لمصير الإنسان وكرامته وأمنه الاجتماعي، فأنتجت بالمقابل كثير من المفاهيم الفكرية مثل نشر الديمقراطية، حق تقرير المصير السياسي، وحقوق الإنسان بشكل عام المستمدة من الحق.

أصبح الاهتمام اليوم أكثر بالجوانب التطبيقية من النظرية، بعدما خرجت الفلسفة من التنظير إلى الجوانب العملية والممارسات لتواكب روح العصر وما وصل إليه العلم من تقدم في جميع الميادين، لتقضي على الانعزال والوحدة داخل قوالب

¹ - ستيفان هابر، هابرماس والسوسيولوجيا، مرجع سابق، ص 114.

1- ستيفان هابر، هابرماس والسوسيولوجيا، ترجمة : محمد جديدي منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، ط1، 2012، ص 84.

نظرية، وهذا يصدق على جميع المواضيع التي تخص الإنسان ومن بينها موضوع الحق الذي تحول إلى موضوع لحقوق الإنسان ليكتسي الصبغة العملية أكثر و ليخرج من دائرة التنظير إلى التطبيق والممارسة.

من الحق إلى الحقوق:

لقد أصبح تعبير حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في الخطاب العالمي المعاصر، ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة عليها، منها: حقوق الإنسان، الحقوق الإنسانية، حقوق الشخصية الإنسانية، فهي تعبيرات تم استخدامها بالتناوب للدلالة على المصطلح نفسه، وفي السابق كان تعبير "الحقوق الطبيعية" هو المستخدم بشكل أكبر إلى جانب "الحقوق الفطرية أو الأصلية" ولكن أكثر المصطلحات شيوعا منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح "حقوق الإنسان".¹

إن عالمية حقوق الإنسان تتطلب التركيز على الترابط بين السياسي-الاجتماعي، فليس هناك ديمقراطية سياسية بدون حقوق و ضمانات اجتماعية، فحقوق الإنسان ليست قضايا نظرية تجريدية، بل هي قضايا واقعية ملموسة.² حقوق الإنسان في جوهرها حقوق في حركة و تطور، وليست حقوقا ساكنة، و في الوقت نفسه تتميز بالتنوع فيما بينها، و هذا التنوع يعد مصدرا ثراء لها، و نظرا لعددتها الكبير فقد وضعت معايير عديدة لأجل تصنيفها منها: أ_ من حيث الأهمية تقسم إلى حقوق أساسية و غير أساسية. ب_ من حيث الأشخاص المستفيدين منها تصنف إلى حقوق فردية و حقوق جماعية. ج_ من حيث موضوعها تصنف إلى حقوق مدنية و سياسية من جهة، و حقوق اقتصادية اجتماعية و ثقافية من جهة أخرى. د _ و هناك طائفة جديدة من الحقوق الحديثة التي تسعى بحقوق التضامن.³

¹ - كلوديو زانفي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006.

ص3.

² - لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010، ص45.

³ - عثمان محمود غزال، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2015، ص97.

تشكل الأخلاق بهذا المعنى شكلا من أشكال الوعي الإنساني وتمثل مجموعة من القيم و المبادئ التي تحرك الأشخاص والشعوب، مثل العدل الحرية المساواة، لتصبح مرجعية ثقافية تكون سنداً قانونياً تأخذ منه الدول الأنظمة والقوانين، هنا لا نتحدث عن الأخلاق كمفهوم معياري للسلوك الإنساني والتي يعتبرها التزاماً وواجباً، أي بعدها المعنوي بل التطبيق العملي والواقعي للأخلاق فنقول الإتيقا، كمفهوم يرادف الأخلاق المهنية أو الديونتولوجيا و يحكم على الأفعال انطلاقاً من قواعد وقوانين.

فتعليم حقوق الإنسان يمكن تعريفه بأنه يتمثل في جهود التدريب و النشر والإعلام التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان، عن طريق حقل المعارف والمهارات و صياغة المواقف والاتجاهات، و الموجه نحو تحقيق ما يلي: تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وللإحساس بكرامتها، تعزيز التفاهم و التسامح و المساواة بين الجنسين و الصداقة بين جميع الأمم والشعوب الأصلية و الجماعات العنصرية، و الوطنية و العرقية و الدينية و اللغوية.¹ يجب إضفاء السمة الأخلاقية على الحق و التساؤل عملياً عن الشروط التي يجب توافرها لكي تخضع ممارسة الحق للشمولية و الكونية، إن الأخلاق التطبيقية ليست موجودة في الطبيعة الإنسانية حتى تتجسد في الحق الطبيعي فقط، بل الأخلاق تساهم في إنشاء محيط عملي تتجسد فيه و هذا ما يؤدي إلى انبثاق حقول قانونية جديدة تزود الفاعلين باستعدادات لتطبيق الحق.

يفرض علينا التطور الهائل الذي تشهده البشرية و العالم، أن نخرط في الاهتمام العالمي بالفكر البيوإتيقي، و بمشاكل التطور العلمي، و من يهتم بهذا الموضوع هو فئة المفكرين و المثقفين المتحمسين لقضايا العصر و القضايا الكونية، و رجال القضاء الملتمزمون بالدفاع عن احترام القانون، و بإمكانهم المساهمة في إنشاء و تطبيق الحق في جميع الحقول، وبالتأكيد أن عالمنا العربي لا يفتقر حتماً إلى هاته النخبة من المفكرين الذين يسعون دوماً إلى إثراء التراث العربي بما هو جديد و جدير بالاهتمام .

¹ - فولفجانج بينديك و إياد برغوثي، فهم حقوق الإنسان، دليل عن تعلم حقوق الإنسان، المركز الأوروبي للتدريب و الأبحاث في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط2، ص23.

الكلُّ يعلم اليوم، أن لا فضل لثقافة على أخرى، وأنَّ كلَّ الثقافات إنما هي منظوماتٌ وأنساقٌ من التعامل مع العالم، لا يزداد فضلُها إلا على قدر اتساعها لمعرفة غيرها، والاستفادة منه، وانفتاحها عليه تفاعلا أساسه الاحترام المتبادل. بل إنَّ حقوق الإنسان قد دخلت كإشكالية، منذ أمد غير قصير، إلى قلب مخابر البحث العلمي ولاسيما أشدها تخصصًا وتوغلًا في المعرفة، تلك التي قد يُظن بها أن لا علاقة لها بمسائل حقوق الإنسان : فما طرحه اليوم المعالجات الجينية، والممارسات التطبيلية، إنما هو في صميم الحقوق الأصلية للإنسان، تلك التي تتصل بكونه إنسانا، مجرد إنسان.¹

الفكر الإنساني في هذه المرحلة من التاريخ يتجه نحو الواقعية في التنظير، والموضوعية في التعامل مع المستجدات و المتغيرات، فإن الواقع المعيش على شتى المستويات، يؤكد لنا أن ثمة مواجهات محتدمة بين الأفكار والآراء والمقولات النظرية والأطروحات الثقافية.²

إن عالمية حقوق الإنسان تتطلب التركيز على الترابط بين السياسي- الاجتماعي، فليس هناك ديمقراطية سياسية بدون حقوق و ضمانات اجتماعية، فحقوق الإنسان ليست قضايا نظرية تجريدية، بل هي قضايا واقعية ملموسة.³ في هذا المجال يبرز أكثر جوهر مفهوم الحق في المجال السياسي بارتباطه بحصانة الفرد، و توفير امتيازات معينة لهو انطلاقا من هذا ينصرف مفهوم حقوق الإنسان إلى " تلك الحقوق التي يجب الوفاء بها لكل البشر، باعتبارهم بشرا، أو هي تلك الحقوق للصيقة بالبشر ايا كانت ألوانهم أو أجناسهم أو ثقافتهم أو طبقاتهم، فهم يتمتعون بهذه الحقوق على قدم المساواة باعتبارهم بشرا".⁴

إن الإنسان الذي يقصده في الأصل، بالحقوق في عبارة " حقوق الإنسان" إنما هو الإنسان في جميع أبعاد إنسانيته، تلك التي تتأني من كونه إنسانا، و من كونه

1- محمد محجوب، حقوق الإنسان والأخلاقيات، من نص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ محمد محجوب يوم 10 ديسمبر 2004، بمناسبة احتفال تونس بالذكرى 56 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- عبد العزيز بن عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، ط1، 2002، ص 7.

3- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010، ص 45.

4- احمد حسن الرشيد، الضمانات الدولية لحقوق الإنسان و تطبيقاتها في بعض البلاد العربية، ندوة حقوق الإنسان في الدساتير العربية، منشورات مركز البحوث السياسية، مصر، 1991، ص 5.

اجتماعيا، ملتقى الأوضاع والأدوار، و من كونه سياسيا، مواطننا، و من كونه ثقافيا حضاريا، متمثلا للعالم فيما يعرف برؤى العالم.¹

خاتمة:

نستنتج أن الفلسفات المعاصرة وجهت اهتمامها خاصة نحو علاقة الحق بالسياسة وبالدولة، وهذا ما أتاح لهذه الفلسفات فرصة توسيع وإثراء مجال مقاربتها للحق بالتفكير في إشكاليات جديدة تمخضت عن ملابسات الوجود الفردي والاجتماعي للإنسان المعاصر، كإشكاليات التواصل، وأخلاقيات الحوار، والنقد الفلسفي، والبناء المشترك للخبرات الاجتماعية، ومفاهيم الفضاء العمومي، والتوافق، والدين، والأخلاق، والتكنولوجيا، والبيئة، والحرب، والعولمة، التنمية، التغيير الاجتماعي، التنوير، المساواة والاختلاف الثقافي، ومن إفرازاتها خطاب سياسي معولم قائم على منظومة فكرية سياسية والتي من أبرز منتجاتها، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يجب الخروج من هذه الدائرة الكلاسيكية التي تنظر إلى الحق بمفهوم مثالي خاصة في تصنيفها للحقوق، والدخول إلى مجال ممارسة الحق في ظل التطور العلمي المعاصر الذي يثير روح التفكير والتأمل، والتي من المستحيل أن نحدد ما هي النتائج الضرورية المترتبة عنها، وبنائه على أساس ما تقتضيه التغيرات الراهنة في جميع المجالات، كممارسة تسمح بتطبيقه وبالتالي إعادة تأسيسه على أساس منطلق فعلي بعيدا عن كونه صيرورة آلية لنظريات سابقة، فلا يمكن إسقاط المفهوم القديم للحق على القضايا الجديدة.

طرحت إشكاليات جديدة للحق أدت إلى طرح تساؤلات ومقاربات، تخص الإنسان وعلاقته بالجماعة، بعدما كان لمفهوم الحق في فلسفات الحداثة، علاقة فقط بالجانب الأخلاقي، أصبح لهذا المفهوم مع التغيرات الفكرية والفلسفات المعاصرة، علاقة بالسياسة وبالدولة.

أصبح لمفهوم الحق في الخطاب المعاصر عدة مناحي نظرا للظروف التي يشهدها العالم اليوم و ما تتضمنه من انتهاكات وسلبيات في المعاملة التي توجه للإنسان بشكل عام وبعض الفئات بشكل خاص، هذا ما جعل الإنسان يفكر في ذاته وضرورة تغيير طرق التفكير نحو معاملة تليق بالإنسان كشخص و كائن مختلف له

¹ - نعيمة رباحي، بيواتيقا أم بيوسياسة، أوراق فلسفية، العدد 36، 2013، ص 68.

حقوق يجب تثمينها و الحفاظ عليها من خلال الممارسات و من خلال الواقع، وليس مجرد نصوص تاريخية و ارث حضاري يجب المحافظة عليه.

المراجع:

- 1- أنطوان سيف، الإنسان العربي وحقوق الإنسان، مجلة الفكر العربي.
- 2- توماس هوبز، الليفييتان، الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة ، تر: ديانا حبيب حرب و بشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011.
- 3- جاكين روس، مغامرة الفكر الأوربي -قصة الأفكار الغربية – ترجمة، أمل ديبو، مراجعة ، زهيدة درويش ،هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، ط1، 2011.
- 4- ستيفان هابر، هابرماس و السوسيولوجيا، ترجمة : محمد جديدي، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف. ط1، 2012.
- 5- عبد العزيز عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، ط1، 2002.
- 6- عثمان محمود غزال، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2015.
- 7- فولفجانج بينيدك و إياد برغوثي، فهم حقوق الإنسان، دليل عن تعلم حقوق الإنسان، المركز الأوروبي للتدريب و الأبحاث في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط2.
- 8- كلوديو زانغي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة: فوزي عيسى، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006.
- 9- لالاند أندري: موسوعة لالاند الفلسفية المجلد 1 تعريب: خليل أحمد خليل إشراف، أحمد عويدات ، ط 2 ، 2001.
- 10- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010..
- 11- محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، مطبعة النجاح، المغرب، ط 1، 2008.
- 12- محمد محجوب، حقوق الإنسان والأخلاقيات، نص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ محمد محجوب يوم 10 ديسمبر 2004، بمناسبة احتفال تونس بالذكرى 56 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- 13- نعيمة رياحي، بيواتيقا أم بيوسياسة، أوراق فلسفية، العدد 36، 2013.

المراجع الاجنبية:

- 1- Hegel. Principes de la philosophie du droit trad. R.Derath. Paris. Vrin. 1975.
- 2- Canto Sperber. Monique Dictionnaire d'éthique et de philosophie morale 2ed Paris puf 1997.
- 3- Jürgen Habermas, droit et démocratie ,nif, essais, Gallimard.